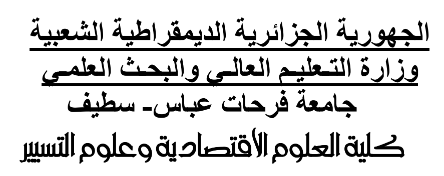






بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي

حول

155



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية

من إعداد الباحث

مساهل ساسية البريد الالكتروني: messahelf@hotmail.fr كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة سطيف-	

المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية

ملخص:
عانت الرأسمالية منذ نشأتها من العديد من الأزمات كان بعضها أكثر حدة على غرار أزمة 1929 و أزمة 2008. هذه الأزمات اضطرت الاقتصاديين إلى إجراء بعض المراجعات و الإصلاحات في الفكر الرأسمالي. و كان الإصلاح الكبير بعد أزمة الكساد في 1929 و هو يرتكز على مبدأ التدخل الحكومي أو ما يسمى بالفكرة الكينزية. بعد هذا الإصلاح كان الاعتقاد السائد هو أن الرأسمالية لن تعرف انهيارا بعد الآن، لكن ماحدث في سنوات السبعينات و التسعينات و سنة 2008 فند هذا الاعتقاد و اضطر الاقتصاديين من جديد إلى إجراء إصلاحات و مراجعات جديدة، و خاصة بعد الأزمة الحالية حيث أصبح الحديث يدور حول نظام اقتصادي بديل هو النظام الإسلامي.

Abstract: *Since its appearance, the capitalist system has suffered from many crises. Some of them have been very serious like the 1929 and 2008 crisis. These crises have obliged the economists to do some revisions and reforms in the capitalist thinking. So, the major reform has been after the great depression in 1929. It was focused on the government intervention principle which called the Keynesian idea .this reform has incited some economists to assure that there could never be another depression. But the crises of 70's and 90's years and the crisis of 2008 disproved this claim, and obliged the economists to look for a new reforms in the capitalist thinking especially after the current crisis. Some economists confirm that the situation needs a substitute system which is the Islamic one.*

مقدمة:

إن وظيفة النظام الاقتصادي مهما كان نوعه هي تحقيق رفاه كلي للمجتمع و إشباع حاجات أفراده. وقد وجدت على مر العصور أنواع عديدة من الأنظمة اختلفت باختلاف الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الذي كان يعيشه الإنسان. و قد أطلق على الأنظمة التي سادت في العصور الأولى اصطلاح الأنظمة التقليدية نظرا لكونها تفتقد إلى الأساس العلمي و تميل أكثر إلى كونها أسلوبا في الحياة عن كونها نظاما اقتصاديا بما تعنيه الكلمة، أما الأنظمة التي ظهرت و ساد تطبيقها في القرون الأخيرة- منذ بداية القرن 18 – فقد نعتت بالأنظمة الحديثة لتمييزها عن الأنظمة السابقة خاصة من حيث كونها تستند إلى أساس علمي . و تتمثل الأنظمة الحديثة كما هو معروف في النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي. و رغم الانتقادات و الأزمات التي عرفها كلا النظامين، إلا أن النظام الأول كان هو الأوسع انتشارا. فلقد واجهت الرأسمالية على الدوام انتقادات من مدارس فكرية متنوعة ، و لكن ذلك لم يمنعها من الاستمرار و الازدهار. و كانت الكنيسة أول من انتقدها في بداية القرن التاسع عشر . و في أواسط القرن نفسه ، كتب ماركس كتاب" الرأسمال " و فيه وجه نقدا جذريا وجدليا للرأسمالية. و اليوم وبعد انهيار الشيوعية أصبحت الرأسمالية بلا منافس و رغم ذلك فهي تواجه تحديا خطيرا مع تكرر الأزمات التي تهز القيم التي تفرضها و خاصة الأزمة المالية العالمية الراهنة.

مدلول الرأسمالية:

في الواقع لا يوجد لحد الآن اتفاق على مدلول مصــطلح " الرأســمالية "، حتــى أن النظريــات الاقتصادية التي قامت عليها الرأسمالية و التي أرست دعائمها المدرسة الكلاسيكية نادرا ما استعملت هذا المصطلح . كما أن بعض قواميس الاقتصاد السياسي مثل قاموس لبلجريف وقاموس الاقتصاد السياســي الفرنسي لم يرد فيها ذكر مصطلح الرأسمالية[1].

و قد أعطيت تفسيرات مختلفة للرأسمالية إلا أننا نجد أن أكثرها تأثيرا على الأبحاث التي اهتمــت بالموضوع : تفسير *Werner Sombert* و التفسيرات التي قدمها كتاب المادية التاريخية و التفسير الذي أعطاه *Karl Marx* . حيث نجد أن *Sombert* يلتمس ملامح الرأسمالية لــيس مــن خــلال جزئيــات ظواهرها الاقتصادية و إنما من خلال شمولية هذه الظواهر و المتمثلة فــي الــروح: روح المشــروع أو المغامرة و روح البرجوازية التي خلقت النموذج الملائم الذي يحكم المجتمع في ظل توجيه فكر و سلوك الإنسان إلى إيجاد العلاقات الاقتصادية التي ميزت العالم الحديث. و قد أشــار أيضــا إلــى أن الــروح الرأسمالية كانت موجودة أحيانا بصورة جنينية في الماضي البعيد قبل أن تصبح الممارسات الرأســمالية حقيقة واقعة[2]. و من الكتاب الذين استعملوا عبارة الروح الرأسمالية نجد أيضا *Max Weber* و ذلك في مؤلفه الشهير " الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية " و الذي أشار فيه إلى أن نشوء الرأسمالية يرجع إلى حركة الإصلاح الديني و الذي لا يعني حسب رأيه بالتأكيد إزالة سيطرة الكنيسة بشكل نهــائي علــى شؤون الحياة، بل يعني بالأحرى استبدال القديمة منها بشكل جديد من السيطرة . و هي تعنــي اســتبدال سلطة متراخية إلى الحد الأقصى و غير موجودة عمليا في حينه بأخرى تخترق كل ميادين الحياة العامــة و الخاصة.[3]

أما التفسير الثاني للرأسمالية فنجده ضمنيا في الكتابات التي تناولت المادية التاريخية، حيث يرى أصحاب هذه الكتابات أن للرأسمالية وجودا حيثما وقع انفصال بين الإنتاج و تجارة التجزئة في المكان و الزمان بتدخل تاجر الجملة الذي يشتري السلع بغرض بيعها إذا رأى أنه يستطيع تحقيق ربح مــن وراء ذلك. و هذه الرؤية تؤكد على مبدأ هام من مبادئ الرأسمالية ألا و هو تحقيق الربح. و نلاحظ ذلك جليا في التعريف الذي أعطاه *Nussbaum* للرأسمالية بأنها نظام للتبادل الاقتصادي ...الهدف الأساسي منه هــو تحقيق الربح بلا حدود.[4]

أما *Karl Marx* فنجد أن تفسيره بعيد كل البعد عن التفسيرين السابقين، فهو لا يلتمس سمات الرأسمالية في روح المخاطرة و لا في استعمال النقود لتمويل مجموعة من السلع المتبادلة بهدف الربح، و لكنه يلتمسه في كونها أسلوبا معينا للإنتاج. و لكن أسلوب أو نظام الإنتاج هذا ليس من أجل السوق حسب رأيه و لكنه نظام أصبحت قوة العمل في ظله سلعة تباع و تشترى في السوق كأي عنصر آخر من عناصر الإنتاج ، و تطبيق هذا يقتضي تركز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي طبقة محدودة من المجتمع. و قد أوضح *Marx* أن النظام الرأسمالي يحدد كل ما يستطيع الرأسمالي الفرد أو العامل الفرد أن يفعله .

و لكن بينما يقف العامل كضحية و منذ البداية في موقف التمرد عليها و يدرك العملية على أنها استعباد له، فإن الرأسمالي منغمس في عملية الاغتراب و لا يجد فيها قمة الرضا...فالتوسع الذاتي لرأس المال هو الهدف المحدد و المسيطر و السائد بالنسبة للرأسمالي و هو القوة المحركة المطلقة و المكونة لنشاطه.[5]

و بعيدا عن هاته التفسيرات الفلسفية و غيرها فإن المفهوم المتعارف عليه للرأسمالية هو ذلك الذي يستند على مبادئ هذا النظام. حيث غالبا ما تعرف بأنها ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و الحرية الاقتصادية و المنافسة الحرة. و سوف نتعرض بالتفصيل لهذه المبادئ من خلال النظريات الاقتصادية التي مهدت لقيام هذا النظام.

<u>الأصول الفكرية للنظام الرأسمالي:</u>

إن النظرية الرأسمالية تقوم على فكرتين أساسيتين هما[6]:

- أن الحياة الاقتصادية تسير وفقا لقوى طبيعية محددة و بالتالي فالواجب هنا هو العمل على استكشاف قوانينها العامة و قواعدها الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر و الأحداث الاقتصادية.
- أن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان السعادة البشرية إذا عملت في جو حر و أتيح لجميع الأفراد في المجتمع التمتع بالحريات الرأسمالية.

إن الفكرة الأولى وضعت الأساس العلمي للاقتصاد الرأسمالي أما الفكرة الثانية فوضعت أساسه المذهبي.

وتجد هاتان الفكرتان أساسهما في الأفكار التي قدمتها المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي ضمت نخبة من رجال الاقتصاد مثل *A.Smith* و *Malthus* و *Ricardo*. حيث ترى هذه المدرسة أن الشؤون الاقتصادية شأنها شأن عامة الأشياء الطبيعية الموجودة في الكون المحكومة بقوانين طبيعية،

فكذلك الاقتصاد محكوم بقوانين اقتصادية طبيعية، وانه من الضروري اكتشاف هذه القوانين والانسجام معها، وأن تترك وشأنها تعمل ذاتياً دون تدخل يعيقها، إذ أن عملها الذاتي هذا كفيل بأن يحقق أفضل النتائج. و تستقي المدرسة الكلاسيكية شعارها هذا خاصة من خلال أعمال*Smith* ، حيث يقول: لو أزيلت النظم كافة سواء ما تعلق منها بالإيثار أو الضبط فان نظام الحرية الطبيعية الواضح والبسيط يثبت وجوده بمحض إرادته[7]. و يقول أيضا كتعبير منه على أن ترك الأمور تسير كما هي عليه من ميل الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الذاتية يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة لا محالة، و هو ما أطلق عليه مجازا مبدأ اليد الخفية، " إن كل فرد يستعمل رأسماله في دعم الصناعة الداخلية يسعى بالضرورة إلى توجيه هذه الصناعة بالكيفية التي يكون فيها لمنتوجه القيمة الكبرى الممكنة. و من خلال دعم النشاط الداخلي على حساب النشاط الخارجي فإن هذا الفرد لا ينشد إلا أمنه الخاص، و من خلال توجيه هذا النشاط بكيفية يكون فيها لمنتوجه القيمة الأكبر فإنه لا يبحث إلا عن فائدته الخاصة و هو في هذه الحالة مدفوع بيد خفية كي يقدم غاية لم تكن في نيته البتة . و من خلال السعي وراء مصلحته الخاصة فإنه يدفع في الغالب مصلحة المجتمع نحو الأمام بشكل فعال أكثر مما لو كان يسعى إلى ذلك حقيقة "[8]. و في هذا القول تأكيد من Smith على مبدأ الحرية الاقتصادية و عدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة.

وترى المدرسة الكلاسيكية من جهة أخرى، أن المحرك الأساسي للفرد هو الدافع الاقتصادي والمعبر عنه باللذة أو الرغبة الشخصية، والمنافسة التي هي محرك الفعاليات الاقتصادية تعمل على دفع الفرد للتحري عن أقصى الاكتفاء بأقل جهد ممكن، ويمد هذا الحافز كل المقومات التي ارتكز عليها النظام الرأسمالي بطاقات لا حدود لها فهي التي تعمل على إيجاد التوازن بين الأسعار والتكاليف، وعلى مستويات تخفيض الأرباح إلى الحد الأدنى، وتشجيع إدارة الأعمال على النطاق الاقتصادي في وضع تقني معين، فالمجتمع الذي يخلو من المنافسة لا يكون مجتمعاً رأسماليا، لأنه لا وجود فيه للمحرك الاقتصادي الرئيسي وهو المنافسة[9] .

و تعتبر هذه باختصار أهم الخصائص والتبريرات التي اعتمد عليها المذهب الفردي والذي يعتبر الأساس الفكري والنظري للنظام الرأسمالي. وقد تعرض هذا المذهب للهجمات من كل ناحية خاصة دعاة الاشتراكية وأنصار المذاهب الاجتماعية و خاصة في أوقات تعرضه للأزمات.

الرأسمالية بعد أزمة 1929:

خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩-١٩٣٩) ازداد تركز وتمركز رأس المال ، و برزت فيها الاحتكارات الرأسمالية الضخمة ، و تعرض فيها النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات ، و من أبرزها أزمة الكساد الكبير (1929-1933). و قد دفعت هذه الأزمة كتاب الاقتصاد إلى محاولة إصلاح الوضع و إخراج الرأسمالية من المأزق الذي وجدت فيه. و من ثم ظهرت عدة أفكار و نظريات تدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كحل لا مفر منه للخروج من الأزمة، و لعل أبرز هذه النظريات النظرية الكينزية التي اعتبر الكثيرون أنها فاتحة تاريخ مهم في تطور الرأسمالية و أن ما جاء به*Keynes* في كتاب النظرية العامة تعادل أهميته ما جاء به *Smith* في كتاب ثروة الأمم و *Marx* في كتاب رأس المال. و تدور نظرية *Keynes* حول محورين رئيسيين أولهما الاستخدام الكامل و دور الدولة في تحقيقه و نطاق هذا الدور و ثانيهما نظرية النقود و ما لهذه الأخيرة من تأثير على اضطرابات الأسعار و التضخم و الانكماش و غيرها.

لقد أثبت *Keynes* في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف(١٩٣٦) أن هناك ميلا متأصلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن ، و هو ميل نابع من آلياته الداخلية و بسبب الأزمات الاقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي . و نظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته و بطريقة تلقائية سبل إنعاشه و القضاء على البطالة و هو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم و هو يمر بمرحلة التوظيف الكامل ، فقد نادى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي[10].

و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الدولة في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تبنت النظرية الكينزية ، و قبلت البرجوازية الاحتكارية مبدأ التدخل الحكومي ، باعتبار ذلك أصبح يخدم مصالحها، مادام أن *Keynes* استهدف ، و بإخلاص شديد ، حماية النظام الرأسمالي و تأمينه ضد الاضطرابات الاجتماعية وزحف الاشتراكية عليه.

لكن أزمات الرأسمالية لم تتوقف عند أزمة 1929 و الحلول التي قدمها *Keynes* لم تكن نهائية لمساوئ الرأسمالية، لكنها لم تكن بحدة أزمة الكساد الكبير إلى غاية 2008 . ففي بداية السبعينات من القرن الماضي ، دخلت الرأسمالية في أزمة بنيوية، و شهد العالم الرأسمالي سلسلة من الأزمات المالية و النقدية ، إضافة إلى الاتجاه نحو التضخم والركود . وفي عام ١٩٧١ ، قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك

ريتشارد نيكسون إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ ذلك التاريخ شهد العالم ولادة ما يمكن أن نطلق عليه اسم " الرأسمالية الجديدة"، لأنها أعادت حرية المناورة النقدية لواشنطن ، و فتحت الطريق للإجراءات الأكثر راديكالية على صعيد الاضطراب المالي ، وسمحت لازدهار العولمة الليبرالية .و في خضـــم هـــذا الواقع الجديد، تعرضت النظرية الكينزية التي شكل تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي و الاجتمـــاعي جوهرها لهجمات مضادة ، سواء على صعيد الفكر الاقتصادي أو صعيد السياسات الاقتصادية . و توصل منظرو المدرسة النقدية الذين تكونوا في جامعة شيكاغو – و تجمعوا حول الاقتصادي *Milton Friedman* – إلى أن كافة الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الرأسمالية من بطالة و ركود و انخفاض الإنتاجية و عجز الموازنة...الخ، إنما تعود إلى التدخل الحكومي.

وعموما، فإنه لما كانت الرأسمالية، عبر شتى مراحل تطورها ، قد أفرزت من تيارات الفكر الاقتصادي ما يناسب مصالحها ويعبر عن وعيها الطبقي، فإن الأزمة الهيكلية التي دخلت منذ مشارف عقد السبعينات قد أفرزت أشد تيارات الليبرالية تطرفا . وهذا التيار الليبرالي الجديد الذي أطلق على نفســه لقب المحافظين ، قد انقسم في الحقيقة إلى فرعين رئيسيين ، يصبان معا في منبع واحد ، هو المناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية بمعناها الذي بدأت به إلى أقصى حد ممكن.

فباسم " الثورة المحافظة" ، بدأ هؤلاء الليبراليون بنشر أفكارهم المناهضة للنظرية الكينزية و المتمثلة فـــي ضرورة تحجيم دور الدولة و تدخلاتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، منادين في الوقت عينه بأن الحرية الاقتصادية هي أساس حياة الفرد والمجتمع .و ركزوا في هجومهم على السياسات الاجتماعية التي تطبقهـــا الدولة في مجال السوق، مثل دعم صندوق التضامن الاجتماعي وإعانات البطالة، والرقابة على الأسعار، و دعم الخدمات التي توجه للطبقات الفقيرة، ومحدودي الدخل. فهذه السياسات في رأي أنصار النيوليبرالية هي التي أدت إلى زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة . وهذا العجز قد مول من خلال الائتمان المصرفي ، مما كا ن له علاقة وثيقة بزيادة عرض النقود وزيادة معدلات التضخم . كما أن جانبا من هذا العجز قد تـــم تمويله من خلال سياسة الدين العام الداخلي (الاقتراض من القطاع الخاص) فترتب على ذلك سحب جانب من المدخرات الحقيقية لتمويل الإنفاق الحكومي، و هي مدخرات كان من الممكن أن تتوجه للاستثمار المنتج و تزيد من معدلات النمو. **كما** أولى االنيوليبراليون أهمية خاصة لتصفية نفوذ النقابات العمالية في البلدان

الرأسمالية ، و كذلك معظم المكاسب الاجتماعية التي حققها العمال في نضالهم الطويل ضد الاستغلال الرأسمالي.

و لم تغير الأزمات الأخرى التي عرفها النظام الرأسمالي خلال عقد السبعينات و لا في العقود اللاحقة شيئا ، و واصل النيوليبراليون تمسكهم بمبادئهم. فعلى سبيل المثال بالنسبة لأزمة دول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بأزمة النمور الآسيوية، يقول نوربيرغ و هو من أشد المدافعين عن الرأسمالية في كتابه " دفاعا عن الرأسمالية "، أن لبرلة الأسواق المالية قد تتبعها في بعض الأحيان أزمات مالية، لكن المشكلة ليست في اللبرلة و إنما في غياب الميكانيزمات اللازمة لمواكبتها. و أشار إلى أن تحرير تدفقات رأس المال يمكن أن يخلق مشاكل إذا لم يسبق بإصلاحات مهمة. و كحل لهذا لا يجب فرض قيود على رأس المال بل على البلدان أولا أن تخلق استقرارا سياسيا و أن تحرر التجارة و تجري إصلاحات محلية مثل الخوصصة قبل أن تعمد إلى تحرير أسواقها المالية.

تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الفكر الرأسمالي:

واقع الرأسمالية قبل الأزمة:

تزامن مع الثورة النيوليبرالية اندلاع الثورة العلمية و التكنولوجية التي باتت تلقب بالثورة الصناعية الثالثة في الغرب ، و التي أحدثت تغيرات هيكلية في اقتصاديات البلدان الرأسمالية من خلال الأوتوماتكية المرنة ، كما أحدثت تغيرا جذريا في العوامل المادية لقوى الإنتاج ، بل ثورة في القوى الإنتاجية الذاتية .

و حلت محل وسائل الإنتاج القديمة و سائل إنتاج جديدة إلكترونية مبرمجة بوساطة الكومبيوتر. وبفضل الثورة العلمية و التكنولوجية دخلت الرأسمالية في عالم حضاري جديد ، تتمثل حضارته في المعرفة التي تقوم على المعلومات بدلا من المواد الخام و الوقود والموارد الطبيعية وموارد العمل البسيط للبشر . و أصبحت المعلومات هي المورد الرئيس لثروة المجتمع، و أصبحت القوى المنتجة للمعرفة هي مفتاح تحديد و تجديد القوى المنتجة للمجتمع . بل أصبحت المعلومات هي الشكل الرئيسي لرأس المال. .فالمعلومات تحول المواد التي لم نكن نعرف لها قيمة إلى موارد طبيعية جديدة ...والواقع أن أهم تحول يشهده الاقتصاد الدولي هو التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية[11] .

لقد أحدثت هذه الثورة في الواقع عمليتين بالغتي الأهمية : الأولى هي تجديد و توسيع القوى الإنتاجية ، و الثانية هي تدويل هذه القوى الإنتاجية ، التي من أجل أن تتجدد و تتوسع لابد من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلاد العالم ، و من ثم أخذت تتشكل أشكال عديدة من صور التدويل الاقتصادي مثـــل : تدويل رأس المال ، وتدويل العمل، وتدويل الأزمة التي تتحول أكثر فأكثر إلى أزمة عالمية.

و هكذا فإن الرأسمالية تبدلت في عصر النيوليبرالية ، التي تتيح جمع الأموال بواسطة المال ، و أصبحت بلا أخلاق و أكثر توحشا من ذي قبل. كما توهم روادها في مرحلة من مراحلها أنها قـــادرة على قيادة العالم اقتصادياً خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد أمريكا بالقطبية الواحدة فـــي إدارة العالم سياسياً واقتصادياً. وفي مرحلة التسعينات وما تلاها باتت أمريكا من خلال المؤسسات المالية التـــي تسيطر عليها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات) وغيرهـــا مـــن المؤسسات المالية العالمية، تصدر وصفات جاهزة وشروطاً ربما كانت في اغلبها ظالمة ومجحفة بحـــق الدول والشعوب النامية.

وهكذا دخل الاقتصاد الرأسمالي في سوق اقرب للقمار منه إلى الاقتصاد وذلك من خلال استعمال الأدوات الاستثمارية و المشتقات المالية المختلفة. فقراءة أرقام الاقتراض والإقراض في أمريكا فقط تدل على وجود شكل من أشكال المقامرة الفعلية على حد تعبير (جوزف ستيغليتز) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد[12]. فغياب الرقابة على السوق والإيمان بالحرية الكاملة والمطلقة للأسواق الرأسمالية ومنع تدخل الدولة ولا في أي مستوى من مستويات التدخل، هما العاملان الأساسيان الذان ترتكز عليهما الرأسمالية منذ السبعينات. فبعد الركود العظيم في الثلاثينيات ومن خلال نظرية Keynes وفلسفته في الاقتصاد التي أدت إلى تدخل محدود للدولة مما أنعش الاقتصاد الرأسمالي، إلا أن هذا التدخل قد غاب خصوصاً في التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وعادت الرأسمالية بعد هذا التاريخ إلى أيديولوجية عدم تدخل الدولة في السياسات الاقتصادية خصوصاً مع بروز من يسمون بالمحافظين الجدد.

أسباب الأزمة المالية و مظاهرها:

إن الأزمة المالية الراهنة لم تحدث بين ليلة وضحاها فمنذ أواخر السبعينات كما أشرنا سابقا، و على اثر سلسلة من التغييرات القانونية والتكنولوجية، رفعت القيود على النمو وعلى إمكانية جني الأرباح التي كانت مفروضة على المؤسسات المالية، فقد سمح لصناديق التقاعد بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية، وأصبح بإمكان السماسرة عرض بيع أسهم في الصناديق الاستثمارية المشتركة، وسمح لأنواع

مختلفة من البنوك الاندماج ودخول مجالات تجارية جديدة.كما أدى استعمال التكنولوجيا إلى خلق شبكة مالية الكترونية تعمل على مدار الساعة. وحتى عام 2005 ، ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين يملكون أسهما من 16 بالمائة إلى أكثر من 50 بالمائة[13].

وانتشرت الابتكارات المالية بمساعدة السياسيين المشجعين للسوق، لاسيما في عهد رونالد ريغن. وقد تخللت ذلك فترات من الازدهار المفرط والانهيارات و التي سرعان ما تم نسيانها بفضل استمرار تنامي الازدهار الذي أدى إلى انتشار الفلسفة القائلة أن " السوق تدير نفسها بنفسها ". وخلال التسعينات ، استمر رفع القيود، وكانت إحدى أهم النقاط التي تعكس هذا التغيير إلغاء قانون (غلاس ستيغل) الذي يفرض الفصل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية. الأمر الذي هيأ المناخ لتنامي التعامل بما يسمى بالمشتقات المالية. و تعد المضاربات في هذه المشتقات المالية من اخطر آفات السوق وقد كانت ولا تزال سبباً في كثير من الكوارث والأزمات إلى درجة أن رئيس فرنسا السابق (جاك شيراك) وصفها بأنها وباء الايدز في الاقتصاد العالمي.

إن ظهور المضاربات بهذا الشكل جعل الاقتصاد الرأسمالي المعاصر قائما على الأدوات والمشتقات المالية، دون أن يكون هناك تبادل فعلي حقيقي للسلع أو المنافع مصحوباً بالكذب أو الخداع وصورية العقود والتأمر ونحو ذلك مما هو من مساوئ التعامل بالسوق الرأسمالية.

استغلت البنوك اقتصاد العرض والطلب المتأتي من ذلك (ويقول البعض أنها استغلت تضارب المصالح) لتنمو أكثر، وتبرم صفقات دمج ضخمة متنامية الأرباح وتعرض أسهمها في الأسواق بشكل مربح جداً. إبطال ذلك القانون أتاح للبنوك التي تقدم خدمات مصرفية للأفراد مثل "ستي غروب" وغيره دخول سوق المشتقات الائتمانية المربحة (التي تضمنت إمكانية الاستثمار في أسهم مدعومة بقروض سكنية والقروض المدعومة بأصول، التي تشكل خليطاً من قروض مختلفة، وهي من المسببات الأساسية للازمة الحالية) .

انتشار التداول بالسندات والى ذلك العقد زاد من ثرائهم (وثراء مديري الشركات الذين كانوا يعملون لمصلحتهم) مما صعب في الوقت نفسه تحديد القيمة الحقيقية للصفقات. معظم الناس يجمعون الآن على أن النزعتين مجتمعتين شكلتا خليطاً مؤذياً. يقول جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل : " من خلال السماح للبنوك التجارية بدخول هذا المضمار الأكثر خطورة، وتشجيع توزيع السندات المالية كبدل أتعاب، أصبح هناك تركيز قصير الأمد على جني الأرباح بسرعة، مما خلق ثقافة قائمة على المقامرة ".

وفي عام 2001 و بفضل تدني معدلات الفائدة (بنك الاحتياطي الفدرالي خفض معدل الفائدة الى 1 بالمائة عام 2003) بقيت القروض سهلة المنال مما صعب جني الأرباح. تدني معدلات الفائدة أدى أيضا إلى ازدهار سوق المشتقات المالية القائمة على القروض، أي الأوراق المالية التي تشكل مزيجاً من القروض والتي تسببت بالأزمة الحالية، فيما كان يبحث المصرفيون عن وسائل لزيادة أرباحهم في حقبة الفوائد المتدنية. بين عام 2000 وفترة الذروة الصيف الماضي، ارتفعت قيمة سوق المشتقات المالية القائمة على القروض المتخلفة، وهو نوع المشتقات المالية الأساسي، من 100 مليار دولار إلى 62 ترليون دولار.

وهكذا قدمت البنوك الأمريكية للمواطنين قروضاً بزيادة ربوية تتضاعف مع طول المدة مع غض الطرف عن الضمانات التي يقدمها المقترض أو الحد الائتماني المسموح به للفرد لشراء منازل ونشطت شركات العقار في تسويق المنازل لمحدودي الدخل مما نتج عنه ارتفاع أسعار العقار، ولم تكن البنوك وشركات العقار بأذكى من محدودي الدخل الذين استغلوا فرصة ارتفاع عقاراتهم بأكثر من قيمة شرائهم لها، ليحصلوا من البنوك على قروض ربوية كبيرة بضمان منازلهم التي لم يسدد ثمنها والتي ارتفع سعرها بشكل مبالغ فيه نتيجة للمضاربات، وقدمت المنازل رهنا لتلك القروض.

ومن هنا وجد في الرهون العقارية محركاً رئيساً في الاقتصاد الأمريكي نظراً لأنه كان يتم إعادة تمويل المقترض كلما ارتفعت قيمة عقاره مما شجع على استمرار الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي استمرار النمو في الاقتصاد الأمريكي. وما لم يتم التنبه إليه من قبل الإدارة الاقتصادية هو أن هذه الطفرة لم تكن نتاج اقتصاد حقيقي لأنها كانت قائمة على سلسلة من الديون المتضخمة التي لم يكن لها أي ناتج في الاقتصاد الفعلي، فهي عبارة عن أوراق من السندات والمشتقات يتم تبادلها والتضارب عليها في البورصات وعندما عجز المقترضون عن السداد استشعرت البنوك وشركات العقار بمقدار الكارثة الحقيقية، مما جعلها تعمد إلى وسائل تفاقم الأزمة وذلك عندما قامت ببيع ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان المنازل كما حولت الرهون العقارية إلى سندات اصطلح على تسميتها بـــ (عملية التوريق) وتم بيعها. وعندما تفاقمت المشكلة لجـــأ الكثيـــر من المستثمرين إلى شركات التأمين التي وجـــدت في الأزمة فرصة للربـــح، حيـــث يمكنهـــا فـــي حالـــة امتناع محدودي الدخل عن السداد أن تتملك مساكنهم وبدأت شركات التأمين تأخـــذ أقساط التأميـــن على السنـــدات من المستثمرين العالميين وكـــل ذلك كـــان يجـــري بخـــداع كبيـــر لهؤلاء المستثمرين من خلال إخفاء الحقائق عن طبيعة موقف هذه السندات.

لقد عجز أصحاب المنازل من محدودي الدخل عن تسديد الأقساط والزيادة الربوية المصاحبة لها، مما أضطر الشركات والبنوك من بيع المنازل موضوع القرض أو النزاع وهكذا أدى هذا الإجراء إلى

هبوط أسعار العقارات مما جعلها غير قادرة على تغطية ديون الشركات العقارية ولا البنوك ولا شركات التأمين، وعندما طالب المستثمرون الدوليون هذه الشركات والبنوك والمؤسسات المالية بحقوقهم تبيـــن لهم إفلاسها وهكذا سقطت شركـــات ومؤسسات مالية كبـــرى في فـــخ الإفلاس مثـــل (فاني ماي) و (فريدي ماك) و (مصرف ليمان براذرز) والذي سجل بإفلاسه اكبر عملية إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية) وسيطرت الحكومة الأمريكية على 80 % من شركة التأمين "اي اي جي" مقابل قرض بقيمة 85 مليار دولار لدعم سيولة الشركة، وبعدها انهار بنك الإقراض العقاري "واشنطن ميوتشوال" الذي تم بيعه إلى بنك "جي بي مورغان" بعد أن سيطرت المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع وهي مؤسسة حكومية تقدم خدمة التأمين على ودائع عملاء البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تقف تداعيات الأزمة عند حدود أمريكا بل تخطت المحيط لتصيب بلهبها معظم دول العالم المرتبط باقتصاد أمريكا.

إن مشكلة الرأسمالية لم تعد إذا تكمن فقط في امتلاك البنوك للسيولة اللازمة، بل أيضا في النظام الرأسمالي الانكلوسكسوني برمته، فالتفكير الاقتصادي الذي راج وعلى مدى أربعين عاماً الماضية هي أن الأسواق قادرة على ضبط إيقاعها وان الفكرة القائلة أن ما هو لمصلحة وول ستريت هو أيضا لمصلحة الشعب لم تعد قادرة على الصمود في مواجهة هذه التداعيات، ومن هنا أصبح تأثير الأيديولوجية الرأسمالية التقليدية والتي أسس لها ريغان و تاتشر في مهب الريح ودخلنا عصراً جديداً يدعوا إلى اعتماد قوانين جديدة وإصلاح النظام المالي وسمعنا اصواتاً ترتفع بإقامة منتدى عالمي لإعادة النظر في الرأسمالية. كما عبر عنها (ساركوزي) حين أعلن أن شرعية تدخل القوى العامة في عمل النظام المالي لم تعد موضع نقاش بل أن وزير المالية الألماني (بير شتاينبروك) ذهب إلى أن الأزمة ستؤدي إلى نهاية أمريكا كقوة مالية عظمى وقالت المستشارة الألمانية (انجلا ميركل) قبل بضع سنوات كان من الشائع القول أن الحكومات ستزداد ضعفاً مع انتشار العولمة لكن رأي كان مخالفاً وقالت أن الأمريكيين والبريطانيين هم الذين رفضوا إقرار المزيد من القوانين المالية خلال قمة الدول الصناعية الكبرى الثمانية.

<u>المعالجة الفكرية للأزمة المالية 2008 :</u>

لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية الراهنة أن هناك اختلالات هيكلية وبنيوية في الرأسمالية والتي سادت خلال العقود الثلاث الماضية، و لعل أكبر دليل على هذا هو الاعتماد في معالجتها على إجراءات تعد في الأدبيات الاقتصادية قمة تطبيقات الاشتراكية حيث تمثلت بعض هذه الإجراءات في التأميم الكلي أو الجزئي لبعض المؤسسات المالية في أمريكا وبريطانيا مما يثبت بأن قوانين السوق لم تعد قادرة بمفردها على العمل بكفاءة مما يستدعي التدخل الواسع للدولة.

لقد تبين للكثير من الخبراء و المفكرين أن النظام الرأسمالي لم يعد قادراً على قيادة الاقتصاد العالمي و تعرضه للعديد من الأزمات منذ نشأته من والى يومنا، إنما يدل على أنه ليس النظام الأمثل الذي يضمن الرفاه لكافة المجتمعات و في كل الأوقات. و بالتالي تعالت أصواتهم بضرورة البحث عن نظام مالي جديد يؤسس لمرحلة ازدهار الاقتصاد وخروجه من نفق الأزمات المتعاقبة المتكررة. و لعل أبرز الأصوات تلك التي نادت بالرجوع إلى الاشتراكية و تلك التي نادت بتبني النظام الاقتصادي الإسلامي. و إذا كانت الاشتراكية قد أخذت نصيبها من التطبيق في وقت من الأوقات و أثبتت التجربة بأنها محاطة بالكثير من العيوب على عكس النظام الإسلامي الذي لم تعط له الفرصة الكاملة بعد، فإننا سنحاول التركيز على هذا الأخير و على النواحي التي تناولها و كانت سببا في فشل الرأسمالية و تعرضها للأزمات و بالخصوص الأزمة المالية الراهنة.

فإذا نظرنا إلى الأسباب الجوهرية للأزمة و التي يمكن أن نلخصها في تفشي الربا و المضاربات الوهمية و بيع الديون من جهة و الحلول التي تبنتها حكومات الدول المتأثرة بالأزمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، نجد أن الاقتصاد الإسلامي يمثل بديلا رائعا. و سنحاول إبراز هذا من خلال عنصرين هما:

- دور الدولة في الاقتصاد:

من خلال الحلول التي اتخذتها الإدارة الأمريكية و مثيلاتها في الدول الأوروبية نكتشف بأن السنة التي سنها الرأسماليون الأوائل و أشاد بها الليبراليون الجدد بعدم جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليست صحيحة. فتدخل الدولة أمر ضروري ليس فقط لحل الأزمة و لكن لتجنب وقوعها. و في النظام الإسلامي نجد أن هذا الأمر محفوظ بشكل دقيق . و نستشف هذا في المبادئ الثلاثة التي يقوم عليها و التي هي:

* الملكية المزدوجة لوسائل الإنتاج
* الحرية الاقتصادية في نطاق محدود
*العدالة الاجتماعية من خلال التكافل العام و التوازن الاجتماعي.

فمن خلال هذه المبادئ، نلاحظ أن الإسلام كفل للفرد الحرية و حب التملك اللذان فطر عليهما، لكنه قيدهما بقيود موضوعية تكفلها الدولة و أخرى ذاتية تكفلها العقيدة و الأخلاق إيمانا منه بأن الانسان ميال إلى الشر و الجشع بطبعه بما يسبب الأذية لغيره، و هذا هو منطلق الأزمات.

- الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي:

إن تعرض كبريات المؤسسات المالية للانهيار و لجوء البنوك الأخرى إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى المستويات وصلت في بعضها إلى الصفر، إنما يدل على أن الربا و الفائدة مضران بالاقتصاد و

لو بعد مدة . الإسلام و بتحريمه للربا و بيان مضاره يكون قد أوجد الوقاية للاقتصاد من شره، و بالتالي فهو لا يؤمن بالاقتصاد المالي الذي يقوم على جمع الأموال لمجرد تملك الأموال، بل يؤمن بالاقتصاد الذي يقوم على استغلال الأموال في الإنتاج و التجارة و تنشيط الدورة الاقتصادية.

خاتمة:

لقد تعرضت الرأسمالية منذ نشأتها إلى العديد من الأزمات التي تأرجحت بين الشدة في بعض الأحيان و الخفة في أحيان أخرى. و في كل مرة كانت تجد لنفسها المخرج المناسب كما كان الاعتقاد الغالب في كل مرة هو أن هذه المرة ستكون آخر عهد للرأسمالية بالأزمات. لكن هذا الاعتقاد كان يخيب في كل مرة إلا أنه في الأزمة الراهنة لم يخب فقط مثلما حدث في المرات السابقة في التسعينات و السبعينات بل تزعزعت الثقة تماما في كون الرأسمالية هي النظام القادر على السير بالمجتمعات إلى اقتصاد الرفاه. فهل سيعي منظرو هذا النظام و أنصاره هذا الواقع أم أنهم سيعاودون التهليل له بمجرد أن تختفي آثار هذه الأزمة ؟ و هل سيظلون يطلقون لقب الرأسمالية على النظام الذي تطبقه الدول الغربية رغم أنها في كل مرة تضرب بعرض الحائط مبادئه الرئيسية للخروج من الأزمات ؟ و إلى متى ستظل الحكومات الغربية تعود إلى تطبيق ما كانت تطبقه بمجرد الخروج من الأزمة إلى حين إقبال أزمات أخرى دون التفكير في إرساء قواعد نظام جديد يقضي على عيوب النظام السابق جذريا؟

الهوامش:

مورس دوب " دراسات في تطور الرأسمالية " تعريب د. رؤوف عباس حامد ، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية 2003 ، ص. 19 .

[2] المرجع نفسه، ص.23.

[3] ماكس فيبر " الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية" ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء العربي، بيروت، ص.17.

[4]مورس دوب، مرجع سابق، ص.25

[5] كريس هارمن " الاقتصاد المجنون: الرأسمالية و السوق اليوم " مركز الدراسات الاشتراكية ، العدد الخامس،

[6] محمد باقر الصدر " اقتصادنا: دراسة موضعية تتناول بالنقد و البحث المذاهب الاقتصادية للماركسية و الرأسمالية و الاسلام في أسسها الفكرية و تفاصيلها " دار التعارف للمطبوعات 1991 ، ص. .244

[7] عبد اللطيف.الهميم " الأزمة المالية و البديل الثالث: سقوط الرأسمالية " على الموقع الالكتروني 4 shared.com.

[8]سوزان جورج " أسطورة اليد الخفية " في " مجلة معالم: الاقتصاد، التجارة و العولمة " العدد 04 ، دار مارينور للنشر ، الجزائر1996، ص.22.

[9] عبد اللطيف.الهميم ، مرجع سابق.

[1]0 توفيق المديني " وجه الرأسمالية الجديد – دراسة– " منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2004، ص.22.

[11]المرجع نفسه، ص.25.

[12]عبد اللطيف.الهميم ، مرجع سابق.

[1]3 المرجع نفسه